Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

26 et 27 Novembre 2011
26 و27 نونبر 2011

المساء
ALMASSAE

بنكيران يهاجم الداخلية في قضية نقل الناخبين بوسائل نقل عمومية

إسماعيل روحي

في خطوة استباقية لنتائج الانتخابات، حذر حزب العدالة والتنمية من قرار وزارة الداخلية القاضي بتسهيل نقل الناخبين إلى صناديق الاقتراع يوم أمس الجمعة، من أجل الإدلاء بأصواتهم في الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء مجلس النواب، واعتبر الحزب أن وزارة الداخلية اتخذت قرارها بناء على توصية أصدرتها رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وعبر الحزب عن رفضه قرار نقل الناخبين إلى مكاتب التصويت، داعيا وزارة الداخلية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن سلامة عملية الاقتراع إلى أن تتحمل مسؤوليتها في توفير الضمانات اللازمة لذلك.

وأكد الحزب، في بيان صدر أمس الجمعة موقع من طرف أمينه العام عبد الإله بنكيران، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس من صلاحياته البت في القضايا التنظيمية التي تخص الانتخابات.

وأضاف أن استعمال وسائل النقل العمومية أو الخاصة في نقل الناخبين سيفتح الباب أمام استمرار الحملة الانتخابية يوم الاقتراع مما يتنافى مع مقتضيات القانون التنظيمي لمجلس النواب.

واعتبر الحزب أن قرار نقل الناخبين إلى مكاتب التصويت سيؤدي إلى الإضرار بمبدإ تكافؤ الفرص بين الناخبين وفيما بين المترشحين، على اعتبار أن هذه الوسائل لن تكون متوفرة بنفس المستوى في جميع الدوائر الحضرية منها والقروية، وحتى داخل نفس الدائرة الواحدة.

وحذر الحزب من استغلال بعض المرشحين عملية النقل في تعبئة الناخبين ونقل مساندیهم وتوجيه تصويتهم، ما سيشكل مدخلا لإفساد الانتخابات، كما كان يحدث في السابق خصوصا في العالم القروي.

وشدد الحزب على أن تنفيذ القرار سيفسح المجال لتدخل بعض رجال وأعوان السلطة في توجيه الناخبين، ودعم بعض لوائح الترشيح، موضحا أن هذه العملية من شأنها أن تمس حرية التصويت وتكافؤ الفرص، والتأثير سلبا على مصداقية نتائج الاستحقاق الانتخابي.

تتمة (ص02)

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

بنكيران يهاجم الداخلية في قضية نقل الناخبين

إسماعيل روحي
تتمة (ص01)

وفي سياق متصل، انتقد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موقف حزب العدالة والتنمية، واعتبر في تصريح لـ«المساء» أن توصية توفير وسائل نقل عامة لنقل الناخبين يوم الاقتراع قديمة وجاءت في تقريري المجلس في انتخابات 2007 و2009 وليست وليدة الانتخابات الحالية. وقال إن هؤلاء الناس (في إشارة إلى قياديي العدالة والتنمية) لا يقرؤون، لأن التوصية قديمة وتعود إلى انتخابات 2007 وكان عليهم آنذاك أن يعترضوا عليها وليس اليوم.

وأوضح الصبار أن التوصية اتخذت، لأن بعض المناطق الشاسعة التي تبعد فيها مكاتب التصويت بـ 10 أو 15 كيلومترا عن التجمعات السكانية في القرى، من الأفضل أن تتولى فيها الدولة نقل الناخبين إلى مكاتب التصويت عوض المرشحين الذين يمكنهم أن يؤثروا على نواياهم التصويتية. وشدد الصبار على أن «اتخاذ قرار توفير الدولة لوسائل نقل مجانية جاء بعد اكتشاف أن المرشحين كانوا يؤمنون عملية نقل الناخبين عبر الشاحنات إلى مكاتب التصويت، ولذلك ارتأينا أن تقوم الدولة بعملية نقل المواطنين الذين لهم رغبة في التصويت»، مضيفا أن العملية جاءت من أجل تيسير وتسهيل ممارسة الحق في المشاركة السياسية لا أقل ولا أكثر.

Revue de Presse du Conseil National

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

إسبانيا وفرنسا على رأس قائمة الإعلام الغربي المهتم بالانتخابات التشريعية

مراقبون من أمريكا، اليابان وهولندا لمتابعة سير الاقتراع

الرباط: يوسف هنائي

تحولت واجهة مجلس النواب أمس الجمعة إلى مركز إعلامي لعدد من المحطات الاخبارية الدولية التي حل صحافيوها الى العاصمة الرباط من أجل متابعة أطوار الاستحقاقات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

فقد أثثت كاميرات عدد من المحطات الدولية، مجال الحديقة المحاذي لقبة البرلمان في بث مباشر للقاءات حول سير العملية الانتخابية التي تشكل قطب اهتمام عدد من الدول الغربية المجاورة وأيضا العربية.

وفي هذا الصدد، تشير المعلومات الاولية التي توصلت اليها جريدة «الاتحاد الاشتراكي» الى أن وسائل الاعلام الاسبانية والفرنسية بكل أطيافها، تأتي في صدارة قائمة الصحافيين المعتمدين لأجل تغطية الانتخابات.

وعزا متخصصون هذا الاهتمام الاعلامي الاسباني والفرنسي، الذي تجاوز عدد صحافييه المنتمين للصحافة المكتوبة والاذاعة والتلفزيون والصحافة الالكترونية حوالي50 صحافيا وصحافية، الى مكانة المغرب الجغرافية، أي قربها من أوروبا، وأيضا لاعتبارها من قبل متتبعين للشان العربي استثناء في العالم العربي، وذلك لما تعيشه المنطقة من حراك سياسي واجتماعي، وأيضا للمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تربط المغرب بباريس ومدريد.

وفي السياق ذاته، اشارت مصادر من وزارة الاتصال الى أن اهتمام وسائل الاعلام الخارجية بالعملية الانتخابية لم يقتصر فقط على مدريد، التي حضر منها حوالي 30 صحافيا، وباريس التي أوفدت أزيد من 20 صحافيا اللتين تربطهما مصالح مشتركة منذ أمد بعيد، بل حظيت باهتمام عدد من وسائل الاعلام الاوربية حيث حضر المغرب صحافيون من ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، بريطانيا وأيضا صحافيون من بلدان إفريقيا كالسنغال.

وقد وصل عدد الصحافيين الأجانب من بينهم إعلاميون عرب من الجزائر، تونس،

موريتانيا، الامارات العربية المتحدة الى ما يقارب 200 صحافي الى جانب حوالي 400 صحافي مغربي معتمد لمتابعة اطوار الانتخابات، ينتمون الى الصحافة المكتوبة والاذاعة والتلفزيون والصحافة الالكترونية.

ومن بين أبرز ملامح المشهد الاعلامي العربي المعتمد لمتابعة هذه الانتخابات التشريعية، إيفاد قناة «الجزيرة» الاخبارية العربية والانجليزية، التي لم تعد تتوفر على مكتب لها بالعاصمة الرباط طاقما صحفيا يضم بالأساس اعلاميين مغاربة ويتعلق الامر بكل من عبد السلام بومالك، مصطفى أزريد، نبيل فهمي، بالإضافة الى الاستعانة بمراسلها في العاصمة الإسبانية مدريد ايمن الزبيري.

وبالمقابل خصصت وكالة المغرب العربي للأنباء، مركزا إعلاميا أقامته بمقرها المركزي بالرباط، في إطار تعبئة إمكانياتها البشرية واللوجستية لتغطية اقتراع امس الجمعة، الذي تحول الى نقطة لقاء لعدد من الاعلاميين الاجانب.

ويوفر هذا المركز، الذي يشرف عليه صحافيون من وكالة المغرب العربي للأنباء وفريق تقني وإداري، تجهيزات ووسائل تقنية إلكترونية حديثة للصحافيين الأجانب المعتمدين لتغطية هذه الاستحقاقات.

ويقدم كافة التسهيلات التقنية والخاصة بالاتصال، ولاسيما الحواسيب الموصولة بشبكة الأنترنت، وآلات للطباعة/ وآلات للنسخ، وشاشات للتلفزة من الحجم الكبير وخطوطا هاتفية وفضاء «وي في».

كما وضعت الوكالة رهن إشارة الصحافيين ، نشراتها الإخبارية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية والملف الخاص، الذي أعدته بعنوان «انتخابات 2011» والموجود على بوابتها الإلكترونية.

ويتوفر هذا المركز على جناح للاستقبال، وآخر لإجراء اللقاءات والأحاديث الصحفية، وفضاء للقراءة، يضم الجرائد ووثائق ومطويات إخبارية.

وتعتبر دعوة صحافيين من العالم لمتابعة أطوار الاستحقاقات ، تأكيدا على خيار الشفافية الذي اعتمده المغرب والقائم على التعامل المنفتح مع وسائل الإعلام الوطنية أو الدولية.

وبالمقابل حضر الى المغرب أيضا ملاحظون دوليون لمتابعة الانتخابات، إذ اعتمد اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بالمجلس الوطني لحقوق الانسان، الذين توزعوا أمس على عدد من مكاتب الاقتراع، كلا من المعهد الوطني الديمقراطي من الولايات المتحدة الامريكية، وشبكة الانتخابات في العالم العربي»، ومنظمة الدولية لشؤون النوع، الهولندية، ومجموعة الابحاث الدولية للدراسات الناشئة وعبر الاقليمية، اليابانية.

كما عبأ المجلس 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال، والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمغرب المغربية، وعبأ المجلس أزيد أيضا أزيد من 200 ملاحظ وملاحظة تابعين له لتغطية جهات المملكة الـ16 بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة.

Revue de Presse du Conseil N

أخبار اليوم المغربية

عملهم أضحى منظما بقانون لأول مرة في تاريخ الانتخابات

4 آلاف ملاحظ لمراقبة اقتراع أمس

■ إسماعيل حمودي ■

لأول مرة جرت استحقاقات انتخابية في المغرب، تحت ملاحظة هيئات حقوقية ومدنية، وطنية ودولية، بشكل قانوني ومنظم. وتراهن السلطات المغربية على أن تضفي هذه الخطوة نوعا من المصداقية والمعقولية على العملية برمتها.

ومنح المجلس الوطني لحقوق الإنسان الاعتماد لـ 16 هيئة وطنية ودولية، انتدبوا جميعا 4 آلاف ملاحظ وملاحظة. وذلك وفقا للقانون رقم 30.11 الذي حدد لأول مرة في تاريخ الانتخابات شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات لكن عملية الملاحظة هذه كانت قد بدأت لأول مرة في المغرب منذ انتخابات 2002 التشريعية، ثم تكررت في انتخابات 2007 التشريعية، وكذا الانتخابات الجماعية في 2009، كلها بمبادرة منفردة من جمعيات حقوقية ومدنية شكلت نسيجا جمعويا من أجل ملاحظة الانتخابات فقط وليس مراقبتها.

لكن غياب قانون في الانتخابات السابقة كان يطرح عراقيل حقيقية في القيام بملاحظة الانتخابات على نحو دقيق، وقال المحامي عبد المالك زعزاع، القيادي في منظمة كرامة لحقوق الإنسان، إن عملية الملاحظة الانتخابية «ما زالت تجربة فتية في المغرب»، معبرا عن أمله في تقوية التجربة أكثر مستقبلا.

ويشير المختصون فرقا بين «الملاحظة» و«المراقبة»، إذ أن الملاحظة تعني أن الملاحظين من حقهم تسجيل كل ما يحدث من خروقات، في حين تقتضي المراقبة الملاحظة وتضيف إليها واجب التدخل من أجل وقف تلك الخروقات. وقد اعتمد المشرع المغربي في القانون الجديد رقم 30.11 مبدأ «ملاحظة الانتخابات»، وليس «مراقبتها».

وأسند القانون المذكور إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان عملية الإشراف وتنظيم ملاحظة الانتخابات، ونص في المادة 6 منه على أنه تحدث لدى المجلس «لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات» تتولى «تلقي طلبات الاعتماد» و«دراستها والبت فيها»، وذلك بهدف تجاوز العراقيل التي كانت تعوق عملية الملاحظة في الانتخابات التي بدأت مبادرة من المجتمع المدني المغربي منذ انتخابات 2002 التشريعية.

واعتمدت اللجنة، حسب بلاغ لها، كل من النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان- التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح، وجمعية مبادرات حضرية «البرنامج التشاركي المغرب»، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان، وفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، وجمعية إبداعات نسائية، إضافة إلى جمعية حركة التويزة فرع ابن جرير.

في حين اعتمدت اللجنة منظمات غير الحكومية الدولية، ويتعلق الأمر بكل من المعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومنظمة «الجندر الدولية» التي بعثت 35 امرأة إلى المغرب، إضافة إلى مجموعة الأبحاث الدولية للدراسات الناشئة وعبر الإقليمية.

حقوق وواجبات

وأعطى القانون الجديد حقوقا، كما اشترط التزامات، على كل من يلاحظ الانتخابات. وأكد أنه يحق للملاحظ المعتمد «حرية التنقل بسائر أرجاء التراب الوطني للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات التي اعتمد من أجلها»، وكذا «الحصول على المعلومات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية. وإمكانية إجراء كل لقاء أو مقابلة مع المتدخلين فيها»، و«حضور التظاهرات والتجمعات العمومية المنظمة في إطار الحملات الانتخابية»، و«ولوج مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء، للقيام بمهام الملاحظة والتتبع لعملية الاقتراع وفرز الأصوات والإعلان عن النتائج»، و«التواصل مع مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع»، إضافة إلى إمكانية «عقد لقاءات مع كل الفاعلين في العملية الانتخابية لمناقشة خلاصات عملهم وتوصياتهم المقترحة، وذلك خلال إعداده لتقريره»، وأيضا «إعداد تقارير لتقييم سير العمليات الانتخابية ونتائجها، وإحالتها على الجهة المعتمدة وعلى اللجنة» الخاصة بملاحظي الانتخابات في المجلس الوطني لحقوق الإنسان. بالمقابل، اشترك القانون على ملاحظي الانتخابات التزامات منها «احترام سيادة الدولة ومؤسساتها والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان»، و«عد الإخلال بالنظام العام داخل مكاتب التصويت موضوع عملية الملاحظة، وأثناء التجمعات والتظاهرات العمومية المنظمة بمناسبة الحملات الانتخابية»، كما اشترط «الموضوعية والحياد والتجرد وعدم التحيز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها»، و«عدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت»، إضافة إلى اشتراطه عليهم «عدم إصدار أي بيان أو بلاغ أو تعليق أو تصريح لوسائل الإعلام» قبل انتهاء العمليات الانتخابية وقبل إعلان النتائج النهائية العامة للاقتراع.

Revue de presse